الدبلوماسية الجز ائرية في القارة الإفريقية " المحددات والتوجهات والتحديات"

Algerian diplomacy on the African continent "Determinants and challenging and directions"

د/ معيزي لبندة

جامعة تيسمسيلت ، (الجزائر)

Lynda.maizi@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الارسال: 2024/03/15 تاريخ القبول: 2024/05/31 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص: تعتبر السياسة الخارجية الأداة الأساسية التي تستخدمها الدول بغرض تحقيق أهدافها وغايتها فهي تحاول التكيف مع مختلف المتغيرات الإقليمية والدولية من خلال وضع استراتيجيات وآليات تساعد على تحقيق هذه الأهداف بأقل تكلفة، وبحكم انتماء الجزائر الى القارة الافريقية وتمتعها بمكانة جيوسياسية وكذلك الامكانيات المتاحة لها فان ذلك كله يفرض عليها جهود دبلوماسية مضاعفة لتحقيق نتائج تعكس قدراتها وتخدم مصالحها، كما ان التحديات التي تواجه القارة الافريقية على مختلف الأصعدة اقتصادية، سياسية، اجتماعية وغيرها من شأنها ان تؤدي الى مضاعفات تجتاح الحدود والامن الجزائري، وبذلك فالجزائر ملزمة بتبني دبلوماسية فعالة لمواجهة هذه التحديات الآنية والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: *السياسة الخارجية؛ الدبلوماسية؛ الجزائر؛ التهديدات الأمنية؛ إفريقيا*

Abstract *: Foreign policy is the basic tool used by States to achieve their goals and objectives. It is trying to adapt to different regional and international changes by developing strategies and mechanisms that help to achieve these goals at the lowest cost. By virtue of Algeria's membership to the African continent and its geopolitical position as well as the possibilities available to it, all of this imposes the doubling effort to achieve results that reflect their capabilities and serve their interests. The challenges facing the African continent at different levels: economic, political, social. would lead to complications sweeping the Algerian borders and security. Thus, Algeria is obligated to adopt effective diplomacy to confront these Present and future challenges Abstract;*

key words: *Foreign Policy, Diplomacy, Algeria, Security Threats ;Africa*

مقدّمة:

تعد الدبلوماسية لغة الحوار وأداة للتواصل المباشر وإقامة العلاقات الودية بين الدول والشعوب من خلال تغليب أولوية التوافق والحد من الخلافات وتسوية النزاعات بالتفاهم والحوار ونتيجة لذلك أصبحت المعرفة الدبلوماسية أكثر أهمية من أي وقت مضى في عالم اليوم، خاصة مع تداخل المصالح والروابط الاجتماعية عبر القارات وتقليص مبدأ السيادة بسبب ثورة المعلومات التي أدت الى تغيير مختلف المجالات والأدوار بما في ذلك الأدوار والمهام الدبلوماسية.

وفي هذا السياق تحظى الدبلوماسية الجزائرية بمكانة مهمة بين الدول النامية أهلها للعب دور الريادة في حل النزاعات والأزمات المحيطة حولها سواء على المستوى الإقليمي او القاري، وذلك بفضل النتائج الإيجابية التي حققتها في مرحلة ما بعد الاستقلال الى يومنا هذا ، وتكمن مصداقية الدور الدبلوماسي الجزائري في ارتباطه بالهياكل العضوية للقارة الافريقية مثل الاتحاد الافريقي والاتحاد المغاربي وغيرها ، كما قامت الجزائر بإطلاق مبادرة جديدة للشراكة من اجل التنمية الافريقية تدافع عن مصالحها في المحافل الدولية ، أيضا سعت الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال الى تبني مجموعة من المبادئ والاسس لتحديد طريقة تعاملها مع العالم الخارجي بفضل موقعها الجيوستراتيجي كبوابة للقارة الافريقية وريادتها لجهود الوساطة في القرن الافريقي ومنطقة الساحل وموقفها الداعم للقضية الصحراوية ومساندة الشعوب في تقرير مصيرها.

لكن على الرغم من ذلك الا ان الدبلوماسية الجزائرية تواجهها العديد من الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تحقيق أهدافها المرجوة سواء على المستوى البيئة الداخلية أو الإقليمية او الدولية.

من هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدبلوماسية الجزائرية لفهم محدداتها وأهدافها وتوجهاتها في محيطها الإقليمي الإفريقي، مع تقييم إمكانات وقدرات الجزائر التي تؤهلها لأن تكون قوة إقليمية.

بناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية وماهي التحديات التي تواجهها؟

يندرج عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي المبادئ والاسس التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية؟
- ماهي أهداف الدبلوماسية الجزائرية في القارة الافريقية؟ وماهي مقاربات تحقيقها؟
- ماهي طبيعة الأدوار الإقليمية للدبلوماسية الجزائرية في محيطها الافريقي؟ وماهي العوامل المؤثرة فيها؟

يندرج عن هذه التساؤلات الفرضية التالية:

تُشكل بيئة الجزائر الداخلية والدولية والإقليمية قيودا على قدرتها للعب أدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة في محيطها الإفريقي، لكن يمكن التغلب على هذه القيود من خلال تعزيز قدراتها الداخلية وخلق شركات إقليمية فعالة.

لمعالجة جميع جوانب الموضوع اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي**: أستخدم لتتبع مسار تطور السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى الآن وقد ساعد هذا المنهج في الكشف عن أهم العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على أهداف الجزائر وتوجهاتها في إفريقيا.
- **المنهج الوصفي التحليلي**: أستخدم لدراسة توجهات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي، ويساعد ذلك في تحديد طبيعة الأدوار الإقليمية التي لعبتها الجزائر ورصد أهم المتغيرات والعوامل التي أثرت على أهداف ونمط توجه سياستها الخارجية.
- **تقسيمات الدراسة**: تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:
- **المحور الأول**: الخلفية المفهومية للدبلوماسية الجزائرية.
- **المحور الثاني**: توجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الافريقية ومقاربات تحقيقها.
- **المحور الثالث**: طبيعة الأدوار الإقليمية للدبلوماسية الجزائرية في القارة الافريقية والتحديات المستقبلية التي تواجهها.

1. الخلفية المفهومية للدبلوماسية الجزائرية.

تعد الدبلوماسية الجزائرية أداة أساسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي والدولي، لذلك يهدف هذا المحور إلى تحديد محددات السياسة الخارجية الجزائرية والمبادئ والأسس التي تقوم عليها.

1.1. محددات السياسة الخارجية الجزائرية:

تجري عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في بيئتين متكاملين داخلية وخارجية ويتضح ذلك من خلال:

أ- **المحددات الداخلية المادية**: تتمثل فيما يلي:

1- **المحدد الجغرافي**: تحتل الجزائر موقعا جغرافيا محوريا كونها تعد نقطة التقاء بين ثلاث قارات افريقيا، اوروبا وآسيا إضافة الى مساحتها الشاسعة التي تقدر بحوالي 2.381.741 كلم^2 وهي تحتل بهذه المساحة المرتبة الأولى افريقيا بعد تقسيم السودان والمرتبة التاسعة عالميا ،وترتبط الجزائر بهذه المساحة بجميع الدول المغاربية بحدود برية يبلغ طولها 6343كلم^2 ، وتعتبر هذه الخصائص الجغرافية امتيازات طبيعية تميز الجزائر عن العديد من دول العالم ونظر لخصائص واهمية الموقع الجغرافي الجزائري والذي عبر عنه جون كيندي عام 1963 بالقول "ان الجزائر هي مفتاح شمال افريقيا" اعتبر هذا المحدد الى جانب المحددات الثقافية والتاريخية الأخرى (مماد، 2018/2019، صفحة 118)في مقدمة العوامل التي تربط الجزائر بجوارها المغاربي بحيث يفرض عليها هذا الموقع ضرورة الاهتمام بالتفاعلات التي تحدث داخل

هذا الجوار ويفرض عليها لعب دور الفاعل المؤثر في تفاعلاته وفي تحديد مسار وتطورات احداثه وقضاياه.

2- **المحدد السكاني:** يعد المتغير السكاني من أهم المحددات المؤثرة في صنع وتوجيه السياسة الخارجية ويرتبط تأثير هذا المتغير في السياسة الخارجية بطبيعة التركيبة المجتمعية لسكان الدولة وتنوع اختلافاتهم العرقية والدينية للأخذ في الحسبان التعداد المجتمعي الذي تتميز به اثناء صياغة واتخاذ القرارات والمواقف الخارجية إزاء أزمات او قضايا معينة لها علاقة بهذا التعداد خاصة اذا كانت هذه الأقليات تتوزع في مناطق حدودية بينها وبين دول الجوار كالجزائر وتواجد أقلية التارقية (الطوارق) في الجنوب الجزائري والذي يعد احد اهم محددات الدبلوماسية الجزائرية ودورها الإقليمي في القارة الافريقية بشكل عام فهم يرتبطون بطوارق منطقة الساحل الافريقي بروابط قرابة ونسب وعلاقات تجارية ، وقد ادركت الجزائر منذ الاستقلال الخطر الأمني الذي يشكله تواجد اقلية من الطوارق في الجنوب الجزائري بمحاذاة اقلية تارقية أخرى منتشرة في شمال مالي والنيجر على امنها القومي ،هذا ما يفسر موقفها من اول تمرد للطوارق في مالي عام 1961 وحرصها المستمر على لعب دور الوسيط لحل ازمة الطوارق في مالي والنيجر. (مماد، 2018/2019)

3- **المحددات الاقتصادية:** تتكون من الموارد البشرية والموارد الطبيعية فالنسبة للجزائر فان مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح كما انها لا تشكل عبء عليها، اما الموارد الطبيعية فهي تزخر بإمكانيات لا بأس بها أهمها الغاز والنفط كما ان الجزائر تعتبر اكبر قوة عسكرية في شمال افريقيا اذ بلغ حجم انفاقها العسكري سنة 2001 حوالي 8.2 مليار دولار (جهاد، 2014، صفحة 172)، لكن على الرغم من هذه الامتيازات التي تتمتع بها الجزائر من خلال امتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنيه عند ارتفاع أسعاره لكن المشكل ان اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا عليه وهو بطبيعته قابل للنفاذ هذا ما يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام و هذا لا يوفر لها هامشا للحركة في السياسة الخارجية، كما ان الجزائر غير قادرة على تحقيق اكتفائها الذاتي من المواد الغذائية واعتمادها في ذلك على الاستيراد بشكل مستمر كما لا يمكنها انتاج أسلحة متطورة تزود بها قوتها العسكرية ، وتنفق مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية (سليم ، 2010، صفحة 16)

4- **المحددات السياسية(النظام السياسي):** يؤثر النظام السياسي في صنع السياسة الخارجية من حيث طبيعته التسلطية او الديمقراطية ودرجة الاستقرار او عدم الاستقرار إضافة الى حجم الموارد المتاحة له في ميدان صنع السياسة الخارجية والضوابط والقيود المفروضة عليه ،ويعود هذا التأثير الى اعتبار النظام السياسي بمثابة البيئة الداخلية لصنع القرار الخارجي، وبذلك فان النظام السياسي الجزائري

يتسم بطبيعته التسلطية نتيجة تركز السلطة في يد رئيس الجمهورية وهيمنته الشبه المطلقة على السلطة التنفيذية ، اذ تستقر هذه الأخيرة وبالتحديد رئيس الجمهورية بعملية صنع واتخاذ القرار الخارجي في النظام السياسي الجزائري نتيجة صلاحيات اوكلتها له مختلف الدساتير الجزائرية المتعاقبة في تسيير الشؤون الخارجية ،كما ان بنية وسيرورة النظام السياسي الجزائري (مماد، 2018/2019) تعكس تداخل جملة من العوامل التاريخية ،اجتماعية، اقتصادية وسياسية يعود بعضها الى خبرتها من الفترة الاستعمارية والبعض الاخر يعود الى تطورات آليات ممارسة السلطة ومن ذلك استمرار ازمة المشروعية وتوالي الازمات والانقسامات بين الطبقات الحاكمة ،فبعد حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي دام 15سنة والذي شهدت فترة حكمه استقرار لافتا فان نهاية عهدته الثالثة أعادت النظر حول قدرة الجزائر على بناء نظام سياسي قادر على مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية.

ب. **المحددات الخارجية(النسق الدولي):**يعد النسق الدولي أحد المؤثرات الضاغطة على السلوك الخارجي لكل الدول الكائنة فيه بغض النظر عن نظمها الداخلية ، ويختلف تأثيره باختلاف حجم الدولة والقدرات المتاحة لها ، وبما ان الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والامكانيات فان بنيان النسق الدولي يترك آثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت وهذا حسب طبيعته ،فاذا كان النسق الدولي ثنائي القطبية فان ذلك يعطي للسياسة الخارجية الجزائرية هاشما اكبر من الحركة والمناورة ويتضح ذلك من خلال قدرة الجزائر في ظل نظام الثنائي القطب على إقامة علاقات خارجية مع دول المعسكر الشرقي خاصة الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية كالصين وكوبا ويوغسلافيا...الخ وبذلك وصلت السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الثنائية القطبية الى حد الرواج من خلال دعم حركات التحرر والدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث، الا انه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتحول النظام الى احادي القطب أدى ذلك الى تقليص هامش الحركة الذي كانت تتمتع به الجزائر بحيث ان القطب المهيمن لا يترك هامشا اكبر للدول المتوسطة والصغيرة للحركة والمناورة ،هذا ما جعل السياسة الخارجية الجزائرية تتراجع بالنظر الى الأوضاع الدولية الصعبة على غرار ما افرزته حرب الخليج عام 1990-1991 وهو ما قلل بشكل كبير من دعمها لحركات التحرر (سليم ، 2010، صفحة 23).

2.1 المبادئ والاسس التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية: وتعني جملة المصادر التي تعتمد عليها هذه الأخيرة في توجهاتها وتصوراتها المتمثلة في المرجعية التاريخية القائمة على مجموعة من القيم والمبادئ الوطنية الموجودة في البيانات التاريخية بإضافة الى تبني أفكار منصوص عليها في المعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية، كما ان السياسة الخارجية الجزائرية تتميز الى حد ما بهيمنة العوامل الشخصية ويرجع ذلك لخبرتها في الممارسة بعد الاستقلال حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على فعل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا ، وهذا ما يطرح مشكل الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغير الرؤساء ، فتغير في صناع القرار من شأنه ان يؤدي الى التغير في هذه الأخيرة لكن المتتبع لمسار السياسة الخارجية الجزائرية يلاحظ ان مواقفها ثابتة ولا تتغير بتغير المؤسسات والرؤساء الذين يضعون هذه

السياسة ويظهر هذا الثبات جليا في موقفها اتجاه القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية وغيرها على الرغم من الضغوط الدولية لإجبارها لاتخاذ مواقف مغايرة . (سليم ، 2010، صفحة 36)

ومن جهة أخرى وباعتبار الجزائر فاعل محوري في شمال افريقيا ومنطقة الساحل فهذا يفرض عليها جهود مضاعفة في محاولة استتباب الامن وذلك من خلال تركيز نشاط دبلوماسيتها نحو الخارج وكل مناطق العالم تقريبا خصوصا افريقيا كلعبها دور الوسيط في حل الازمات والصراعات في القرن الافريقي بين اثيوبيا واريتيريا مثلا او سعيها لتوسط لحل الازمة في ليبيا ومالي التي أضحت فيها الانقلابات الأمنية والصراعات الداخلية تشكل خطر على الدولة الجزائرية على اثر ما تعانيه حدودها من هجرة غير شرعية ،تهريب الأسلحة والجماعات الإرهابية المسلحة ،مما يشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري فهذه المتغيرات أدت الى تشكيل سياسة خارجية تتميز بعمقها الأمني من اجل الحفاظ على حدودها الإقليمية والحفاظ على الوضع السياسي القائم. (بوسعدية، 2016، صفحة 157)

أيضا من السمات التي تتسم بها السياسة الخارجية الجزائرية هي طابع الحياد الإيجابي، بحيث لا تدلي الدبلوماسية الجزائرية بأي تصريحات مالم يتعلق الأمر بحركات التحرر وهو ما اكسبها هيبة وسمعة طيبة في العالم وجعل وساطتها تقبل من قبل الأطراف المتنازعة، كما تقوم الدبلوماسية الجزائرية على مجموعة من المبادئ والاسس من خلال تجاربها في إدارة النزاعات ومن أهمها ما يلي:

1- **مبدأ حسن الجوار الايجابي:** والذي تم الإعلان عنه في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابا له للشعب الجزائري يوم 20 ديسمبر1980، والذي يعلن في مجمله انهاء النزاعات الإقليمية وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود الإقليمية للدولة، فالتصور الجزائري لا يهدف الى تطبيق مبدأ حسن الجوار الإيجابي بالتقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول فحسب بل يعمل أيضا على تنمية السلم والامن بين الدول المتجاورة.

2- **مبدأ التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية:** ان هذا المبدأ له أهمية في تفعيل مبدأ حسن الجوار عبر بعث التعاون الثنائي او الجهوي لصالح الدول المنضوية فيه ، و يتم التأسيس له عن طريق التشاور وابرام معاهدات واتفاقيات قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار ، وتنص المادة 89 من دستور 1976 " ان الجزائر تتمتع طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية عن الالتجاء الى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب وحريتها " وهذا ما يفسر الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل اجنبي يؤدي الى استخدام القوة في كل من مالي وليبيا والذي عادة ما تكون مخرجاته تهديد الامن القومي للدولة وهي بذلك تغلب الحل السياسي لهذه الازمات ومحاولة ابقائها في محيطها الافريقي

3- **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** التزمت الجزائر بهذا المبدأ في جميع دساتيرها وطبقته في سلوكها الخارجي سواء على مستوى العلاقات الثنائية او المتعددة الأطراف وذلك من اجل فرض

الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المجاورة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية حفاظا على المبدأ المقدس وهو السيادة الوطنية وهذا ما التزمت به الجزائر في الحراك العربي والازمة في مالي عام 2012. (ناصر، 2019، صفحة 260)

4- **مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:** حافظت الجزائر على هذا المبدأ منذ استقلالها الى الآن وذلك من خلال إدارة الشعوب المضطهدة وتمكينها من حقوقها لما يقتضيه الحق في تقرير مصير الشعوب بكل سيادة ، والملاحظ من التدرج التشريعي لدستور الجزائر ومواكبة مختلف التغيرات الحاصلة في الساحة الدولية الثبات على الإقرار بالحق في تقرير المصير وتدرجه ضمن النضال ضد الامبريالية الى الكفاح المشروع ثم الادراج ضمن حقوق الانسان التي تدعمها مختلف المواثيق الدولية. (جمال، 2018، صفحة 264)

2. توجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الافريقية ومقاربات تحقيقها.

تتطلب أهداف السياسة الخارجية للجزائر في محيطها الإفريقي تعبئة موارد مادية وغير مادية واختيار أدوات ووسائل مناسبة، وتبني مقاربات ناجعة ضمن استراتيجية واضحة. تساعد هذه الاستراتيجية على ترتيب أهداف السياسة الخارجية حسب الأولويات، واستخدام الأدوات والوسائل المتناسبة مع إمكانات الجزائر، مما يمكنها من لعب أدوار إقليمية فاعلة.

1.2 توجهات وأهداف الدبلوماسية الجزائرية:

تتمتع الجزائر بمقومات جيوسياسية هامة قد تؤهلها من الظهور كقوة إقليمية نتيجة امتلاكها لأكبر مساحة في القارة الافريقية ،كما يتجاوز عدد سكانها 43 مليون نسمة وهي تعد من اكبر الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي والنفط فضلا عن تنوع الموارد الأخرى كالحديد ،الزنك ، الزئبق ...الخ إضافة الى ذلك تنتمي الجزائر لمختلف المنظمات الدولية ،وقد تمكنها هذه المقومات من لعب دورا محوريا في القارة الافريقية يسمح لها بتبوء مكانة مرموقة وثقل جيوسياسي في المحافل الدولية والقارية اذا استغلت هذه الإمكانيات في الدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تنمية الدبلوماسية الاقتصادية (سمية ، 2021، صفحة 50) ولعل من اهم اهداف الدبلوماسية الجزائرية اتجاه محيطها الافريقي ما يلي:

أ- **اكتساب مكانة ونفوذ سياسي في المؤسسات التكاملية الافريقية ولعب دور إقليمي فعال في الفضاء الافريقي:** سعت الجزائر بعد الاستقلال الى اكتساب مكانة وثقل سياسي في القارة الافريقية ، وقد استطاعت ان تحقق هذه المكانة في دوائر صنع القرار في افريقيا سواء على مستوى منظمة الوحدة الافريقية سابقا او الاتحاد الافريقي حاليا ويعود ذلك الى اعتبار الجزائر من ابرز مؤسسي هذه المنظمات واحد اهم الدول الممولة لها من الناحية المادية ومساندتها واحتضانها لحركات التحرر في افريقيا والدفاع عن مختلف القضايا فيها سواء كانت اقتصادية او سياسية او تنموية والتحدث باسمها في المحافل الدولية ،ونظر لإدراك الجزائر لوزنها وثقلها السياسي

والاقتصادي داخل افريقيا تصورت لنفسها أدوارا إقليمية فاعلة داخل القارة تتناسب مع مؤهلاتها المادية وغير المادية هذا ما دفعها للعب أدوارا إقليمية مكنتها من اكتساب نفوذ سياسي في افريقيا (مماد، 2018/2019، صفحة 278) .

ب- **تشجيع التعاون والاندماج في القارة الافريقية**: حرصت الجزائر في سياستها الخارجية على تشجيع علاقات التعاون والاتحاد بين الدول الافريقية ويظهر ذلك في مساهمتها الجادة في بناء وتطوير مجموعة المؤسسات التكاملية الافريقية بداية من منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي ثم تأسيس الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا النيباد وبناء مجلس الامن والسلم الافريقي وغيرها من المنظمات.

ت- **تحقيق التنمية الاقتصادية** : تسعى الجزائر في سياستها الخارجية الى تحقيق اهداف اقتصادية تنموية ،ويتضح هذا النوع من الأهداف في سياستها من خلال أهمية بعدها الاقتصادي في أداء الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال وهذا ما يسمى بالوظيفة التنموية للسياسة الخارجية والمقصود منها بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية وفي سياق هذه الوظيفة قام صانع القرار بتوجيه نشاط الدبلوماسية الجزائرية لتحقيق هدفين هما تحقيق السيطرة على الثروة الوطنية للنهوض بالاقتصاد الجزائري ،النضال من اجل تمكين الشعوب الافريقية وشعوب العالم الثالث من السيطرة على ثرواتها والتصرف بها بشكل مستقل وحر .

ث- **تحقيق الامن والسلم في القارة الافريقية**: تهدف الجزائر الى دعم وإقرار السلم والامن في افريقيا من خلال مساندتها للشعوب في تقرير مصيرها وتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي، ويظهر ذلك جليا في مشاركتها في مسارات التسوية السلمية من خلال لعب دور الوساطة لحل مختلف النزاعات في القارة السمراء (مماد، 2018/2019، صفحة 278) .

2.2 **المقاربات التحديثية للدبلوماسية الجزائرية في القارة الافريقية:** تبنت الجزائر مقاربة شمولية لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية التي تهدد امنها القومي من خلال تركيزها على مجموعة من المقاربات تتعلق أساسا بالبعد الأمني، والبعد التنموي (الاقتصادي والاجتماعي)، والبعد السياسي الدبلوماسي.

أ. **المقاربة الأمنية**: اعتمدت الجزائر على مقاربة امنية متكاملة ومنسقة المستويات تقوم على محورين بحيث يركز المحور الأول على مسؤولية الدولة في ضمان الامن الوطني داخليا عبر تبني استراتيجية تأخذ في الحسبان المكافحة الفعالة للإرهاب، اما المحور الثاني فيركز على العمل الخارجي عن طريق تفعيل العمل الدبلوماسي عبر تدعيم التعاون الأمني بين دول المنطقة من خلال وضع آليات وابرام معاهدات واتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف (نور الدين، 2016، صفحة 175)، لإيجاد الحلول المشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية واحتوائها بشمولية الامن في الفضاء المغاربي ومنطقة الساحل الافريقي ،

وهذا ما يستدعي ضرورة تعزيز العمل الجماعي و التنسيق الإقليمي في اطار المنظمات الجهوية والإقليمية كالاتحاد المغاربي والاتحاد الافريقي من خلال إعادة تأهيلها وتكييفها مؤسسيا وقانونيا مع العمل على خلق آليات ومؤسسات جديد تسعى لإيجاد وتطبيق سياسات واستراتيجيات امنية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة كالهجرة غير الشرعية ،الجريمة المنظمة ، الاتجار بالأسلحة والبشر وغيرها (لبال ، 2017، صفحة 548) .

وتراهن الجزائر في اطار مقاربتها الأمنية في محيطها الافريقي على تفعيل دبلوماسيتها الأمنية لإيجاد آليات واستراتيجيات إقليمية لمحاربة الإرهاب في المنطقة هذا ما يفسر دور الجزائر الكبير في المشاركة في الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب والتوقيع عليها في جويلية 1999 ،وكذا اعتمادها على بروتوكولها المتعلق بمنع و مكافحة الإرهاب في اديسا ابابا في الدور الثالثة لمؤتمر الاتحاد الافريقي عام 2004. (مماد، 2018/2019، صفحة 319)

ب. **المقاربة السياسية "الدبلوماسية":** اعتمدت الجزائر على مقاربة سياسية دبلوماسية كنهج في فضائها الجيوسياسي الإقليمي والافريقي لا سيما وأنها تدرك ان جوارها يمثل الحزام الناري الذي يهدد حدودها وامنها القومي، وذلك عن طريق تفعيل دورها كوسيط دبلوماسي يهدف الى جمع الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات بغية الوصول الى التسوية السلمية للنزاع مع تغليب لغة الحوار والتفاوض كبديل على القوة. (عادل، 2014)

كما تركز مقاربة الجزائر في بعدها السياسي في منطقة الساحل الافريقي على ضرورة احداث تنمية سياسية قائمة على بناء دولة القانون ومؤسسات الحكم الراشد واحترام حقوق الانسان وضرورة تجسيد التنمية السياسية خاصة في المناطق التي تعرف انفلات أمنيا كمالي وليبيا.

ت. **المقاربة التنموية (الاقتصادية والاجتماعية):** تكمن مقاربة الجزائر فيما يخص تحقيق الأمن في منطقة الساحل في الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية، بحيث يتجلى البعد التنموي في مشاركة الجزائر في" قمة الاليزيه " حول السلم والامن في افريقيا والتي ركزت من خلالها على ثلاث محاور رئيسية هي السلم والأمن في افريقيا ،الشراكة الاقتصادية والتنمية والتغيرات المناخية وفي خضم الحرب الأخيرة في مالي التي اتلفت معظم أجهزة الدولة شاركت الجزائري ضمن فعاليات مؤتمر المانحين ببروكسل في 13 ماي2013لتنمية مالي.

وبذلك فان الجزائر تسعى جاهدة لمقاربة امنية شاملة تسعى من خلالها لتفعيل الأطر الاقتصادية والاجتماعية والتنموية عن طريق تنمية مناطق الجنوب ومحاولة وضع تصور لإدماج الطوارق من خلال تقديم المساعدات الانسانية للحكومة المالية والدعم السياسي والدبلوماسي في مختلف المحافل الدولية الى جانب الدعم المالي الذي يساعد في بناء استراتيجية لإعادة اعمار الدولة بعد الازمات (عربي و قاسي ،

2022)، وساهمت بذلك الجزائر بدور فعال في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا او ما يطلق عليها بالنيباد في اطار تعزيز الدور العالمي للقارة الافريقية والبحث عن الحلول لمشاكل التنمية التي تعانيها انطلاقا من فكرة احتياج التنمية الى بيئة آمنة ومن ثم تأسيس بيئة امنة للإنسان في منطقة الساحل الافريقي بما يتماشى مع منطق الامن الإنساني وتجسيدا للدبلوماسية الإنسانية.

3. طبيعة الأدوار الإقليمية للدبلوماسية الجزائرية في القارة الافريقية والتحديات المستقبلية التي تواجهها.

إن دراسة أدوار الجزائر الإقليمية اتجاه القارة الإفريقية يستدعي التعرف على محددات هذا الدور، والكشف عن أنماطه، كما يستلزم أيضا البحث في المعوقات والتحديات التي تواجه الجزائر أثناء سعيها للعب أدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة.

1.3 الأدوار الريادية للدبلوماسية الجزائرية في القارة الافريقية:

يساعد فهم توجهات السياسة الخارجية للدولة في تحديد طبيعة الدور الذي تسعى اليه، وبما ان توجه السياسة الخارجية الجزائرية هو توجه إقليمي فان معظم الأدوار التي لعبتها وتسعى اليها هي أدوار إقليمية على الساحة الافريقية ومن اهم الأدوار التي لعبتها ما يلي:

أ- **دور النشيط المستقل**: يتجلى دور الجزائر المستقل والفعال في السبعينيات من القرن الماضي من خلال دورها داخل حركة عدم الانحياز ، حيث لعبت الجزائر دورا رئيسيا في توجيه مصالح الحركة للتركيز على جميع الجوانب الاقتصادية وتستخدم الجزائر هذه الحركة كمنصة لدفاعها عن القضايا الاقتصادية للقارة الافريقية والعالم الثالث من خلال الدعوة الى انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد وقد كانت القمة الربعة لحركة عدم الانحياز المنعقدة بالجزائر سنة 1973 محطة مفصلية هامة بالنسبة لحركة عدم الانحياز وللجزائر خاصة بحيث مكنتها من الاعتراف بمكانتها الدولية من خلال الدور الفعال داخل هذه الحركة .(مماد، 2018/2019، صفحة 382)

ب- **دور مناهضة الاستعمار في القارة السمراء ودعم حركات التحرر في العالم**: تلعب الجزائر دورا فعال في حل الازمات في منطقة الساحل الافريقي بالطرق السلمية ودعم حركات التحرر من اجل تصفية الاستعمار وتشجيع الشعوب على تقرير مصيرها ، وهو مبدأ أساسي ووثيقة دستورية التي بنيت عليها الثورة التحريرية وهو بيان اول نوفمبر الذي نص على دعم الجزائر في سياستها الخارجية للدول المستعمرة لتحقيق استقلالها ويتجلى هذا الدور في موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية ،ورغم ما دفعته الجزائر من خسائر بشرية وعسكرية وسياسية في سبيل التخلي عن هذه القضية على غرار حرب الرمال عام 1963 ،معارك مقالا سنة 1976 الا ان موقفها ثابت اتجاه هذه القضية ، وبذلك فان السياسة الخارجية الجزائرية ورثت بعد الاستقلال هذا المبدأ وطبقته في مجال تحرير الشعوب الافريقية لاسيما تلك التي كانت تحت السيطرة البرتغالية كأنغولا ،الموزمبيق ، غينيا ..الخ وتلك التي تخضع لهيمنة الأقليات البيضاء مثل جنوب افريقيا و روديسيا الجنوبية (بكاي، 2019، صفحة 08) كما ان الجزائر تدعم كافة حركات التحرر في العالم بما في ذلك القضية الفلسطينية. (بن ترار، 2020، صفحة 93)

ت. دور الجزائر كصانع للتكامل الإقليمي على الصعيد المغرب العربي والقارة الافريقية: يشكل الاتحاد المغاربي بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية احد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها، كما يندرج ضمن أولوياتها الملحة التي تسعى لتحقيقها ، وقد عملت الجزائر منذ تأسيس هذا الاتحاد عام 1989 الى دعم هذا المشروع ،كما حرصت على تجسيد مبدأ التكامل الاقتصادي المغاربي عن طريق الدعوة الى اصلاح المنظومة الاتحادية وإعادة تصحيح المسار المغاربي على أساس سليم ،وفي اطار جهودها لبناء تجمع مغاربي منسجم وفاعل في محيطه أدرجت البعد المغاربي ضمن اطار مشاريعها التنموية الوطنية إدراكا منها ان هذه المشاريع الاستراتيجية تساهم في تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي المغاربي داخل بلدان المغرب العربي . (الجزائرية، 2014)

وبالموازاة عملت الجزائر على تحقيق الوحدة الافريقية اذ تعد من أبرز مؤسسي منظمة الوحدة الافريقية سابقا عام 1963 والتي تحولت الى الاتحاد الافريقي.

ث- **دور الوسيط** : لعبت الجزائر دور الوسيط في محيطها المغاربي والافريقي الذي شهد العديد من النزاعات الحدودية ويظهر ذلك من خلال دورها في حل النزاع بين تونس وليبيا سنة 1974، ووساطتها بين مصر وليبيا سنة 1977 والتوسط في حل النزاع في مالي منذ سنة 1991 ،ولعل ابرز النزاعات التي بذلت فيها الدبلوماسية الجزائرية جهود جبارة هو النزاع الايرتيري الاثيوبي من 1999-2000عبر مفاوضات غير مباشرة والتي انتهت باتفاق السلام بين اطراف النزاع ، وهذا ماساهم في استرجاع مكانتها على المستوى الإقليمي والدولي وزيادة الطلب على دبلوماسيتها لتلعب دور الوسيط في حل مختلف النزاعات. (سي بشير ، 2015)

ج- **دور القائد الإقليمي**: سعت الجزائر في سياستها الخارجية بعد الاستقلال للعب دور القائد الإقليمي نتيجة عدة عوامل أهمها ان الجزائر تعد قوة كبيرة في شمال افريقيا إضافة الى انها من الدول الأكثر استقرارا في المنطقة على خلفية الفوضى العارمة في منطقة الساحل بفعل عوامل امنية ،سياسة وأخرى اقتصادية والربيع العربي الذي احدث فراغا استراتيجيا أدى الى غياب نظام إقليمي عربي ،وبناء على هذا سعت الجزائر للعب الدور الإقليمي من الدرجة الأولى على المستوى المغاربي بما يناسب مع امكانيتها وثقلها الجيوسياسي في المنطقة ، غير ان مسعى الجزائر لهذا الدور واجهته العديد من العراقيل المتعلقة بالبيئة الداخلية والإقليمية خاصة التي حالت دون تحقيق هذا الهدف ، كما سعت الجزائر للعب دور الإقليمي على مستوى منطقة الساحل الافريقي للظهور كفاعل مؤثر في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي وذلك جراء الازمة الأمنية في مالي (مماد، 2018/2019، صفحة 388).

2.3 التحديات المستقبلية لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الافريقية:

تزخر الجزائر بإمكانيات مادية ومعنوية لا بأس بها مما يؤهلها للعب دور إقليمي على مستوى فضائها المغاربي والافريقي الا ان هذا الدور يتأثر بمجموعة من العوامل التي تشـــكل عقبات وتحديات تحد من فرص لعب الجزائر للأدوار الإقليمية بما يتناســب مع مؤهلاتها وقدراتها، وتنقســم هذه العوامل الى عقبات وتحديات متعلقة بالبيئة الداخلية وأخرى تتعلق بالبيئة الإقليمية والدولية.

أ-**التحديات الداخلية**: تحاول معظم الدراسات في حقل العلاقات الدولية ان تفسر الوضع الدولي عن طريق فهم البيئة الداخلية باعتبار ان السياسة الخارجية للدول هي امتداد لسياستها الداخلية، (بالحبيب، 2012، صفحة 32)وبذلك فان السياسة الخارجية الجزائرية على غرار باقي السياسات الخارجية للوحدات الدولية تتأثر بمتغيرات وظروف البيئة الداخلية ومن أهمها ما يلي:

- **الاعتماد على الاقتصاد الريعي**: بحيث تجني الجزائر98% من مداخيلها من العملة الصعبة من النفط المصدر للخارج وهذا ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار النفطية التي تسبب عند انخفاضها ازمة في الاقتصاد الجزائري . (عيساوي ، 2016، صفحة 60)، كتلك التي عرفتها في منتصف الثمانينات والتي أثرت بشكل سلبي على الأوضاع السياسية والأمنية وعلى نشاط وحركية السياسة الخارجية الجزائرية ودورها اتجاها محيطها الإقليمي والقاري ،وكذلك الازمة التي حدثت سنة 2014 إزاء تراجع في أسعار البترول مما سبب لها تباطؤ في النمو الاقتصادي وانخفاض احتياط الدولة من الصرف وارتفاع نسبة البطالة ،ويزداد هذا التهديد حدة وتأزما عندما يتزامن مع موجه الحراك العربي الذي شهدته دول الجوار كتونس وليبيا مما يطرح مجموعة من التحديات السياسة والأمنية تؤثر سلبا على الامن والاستقرار السياسي الوطني الذي يفتقد الى استراتيجية واضحة المعالم لمواجهة هذه التحديات (مماد، 2018/2019، صفحة 413) .

- **طبيعة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية**: تؤثر هذه الأخيرة على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية وديناميكيتها نتيجة تركزها في يد رئيس الجمهورية فتركز السلطة في يد شخص واحد من شأنه ان يؤدي الى اقصاء مشاركة أطراف وفواعل أخرى تتمتع بكفاءات وقدرات من شأنها إعطاء دفعا قوية للدبلوماسية الجزائرية كوزراء الخارجية مثلا.

- افتقار السلطة الى مشروع واضح حول دور الجزائر الإقليمي في محيطها الافريقي والمغاربي، كما تفتقر الى إرادة حقيقية وفعلية لتحويل واستغلال مقوماتها وامكانياتها لتأكيد حضورها كفاعل اقليمي له دور مؤثر في الساحة الافريقية (مماد، 2018/2019، صفحة 413) .

ب- **التحديات الإقليمية والدولية**: تتمثل أساس في:

- **تطور الأزمة في ليبيا وتدخلات القوى الكبرى**: اثرت الازمة الليبية التي طال امدها منذ 2011 الى الان على الجزائر أمنيا ودبلوماسيا وحتى اقتصاديا ، كون ان الجزائر هو البلد المباشر الذي تتقاسم معه الحدود البرية والتي يبلغ طولها 1000كلم ، فمع اندلاع الثورة في ليبيا ضد نظام معمر القذافي تميز الموقف الجزائري بالغموض والحياد السلبي الى غاية 2014 اين اتخذ موقفا دبلوماسيا واضحا يعتمد على مقاربة الحل السلمي ورفض التدخلات الأجنبية ،وهذا بعد تقييم النتائج الكارثية للازمة على الامن القومي الجزائري ، كما حاولت الجزائر التوسط لإيجاد حل لهذه الازمة الا ان نشاط دبلوماسيتها واجهته صعوبات ميدانية وعراقيل عديدة تعيقه من تطبيق مساعيه على ارض الواقع وذلك نتيجة تشعب الازمة وامتداداتها

الإقليمية والدولية اذا أصبحت ليبيا مسرحا لتنافس الأجنبي على النفوذ فيها وفي سائر منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي (قط، بلا تاريخ) .

- **تطور الازمة بين الجزائر والمغرب**: والتي تعكس مدى ضعف الاتحاد المغاربي فعلى الرغم من تأكيد أعضائه على ان الاتحاد يبقى خيارا استراتيجيا الا ان التصرف السياسي لهم لايزال حسب الرؤى القطرية الضيقة وتصورات السيادة، وتتلخص اهم نقاط الخلاف بينهم حول التعاطي مع الملف الإسلامي والقضايا العالقة لإعادة فتح الحدود ونزاع الصحراء الغربية .(بلقاسم، 2018، صفحة 249)

-**ازمة الدولة الفاشلة**: التي تميزت بها دول منطقة الساحل الافريقي بسبب السياسات التي انتهجتها بعد الاستقلال مما أفرز أنظمة تسلطية بالإضافة الى غياب ردود فعل قوية من حكومات المنطقة بعدم قدرتها على مراقبة مناطقها الصحراوية الشاسعة، وهذا ما حدث مع مالي خاصة بعد الانقلاب العسكري على الرئيس أدى ذلك الى انتشار العديد من مظاهر الدولة الفاشلة الغير قادرة على مراقبة أقاليمها، ناهيك على المشاكل التي تواجه القارة الافريقية من فقر، مجاعة، نزاعات سياسية وغيرها.

- **تطور التهديدات الاتماثلية**: ومن أهمها ما يلي

أ- **تطور نشاط الجماعات الإرهابية**: وجدت تنظيمات القاعدة في المغرب الإسلامي من منطقة الساحل الافريقي البيئة المناسبة لها ، فهي موقع للأنشطة استخباراتية دولية لرصد العمليات في المنطقة المغاربية والساحل الافريقي ، ومن الدول التي يتمركز التنظيم الإرهابي على أراضيها هي مالي ،موريتانيا، النيجر والجزائر وقد ازداد هذا التنظيم قوة بعد تدعيمه ب600 إرهابي فرو من أفغانستان الى منطقة الساحل وتهدف هذه الجماعات الإرهابية عبر الوطنية الى التعاون مع شبكات إرهابية في منطقة الساحل واروبا وتحويل العمل من المحلي الداخلي الى العمل الإقليمي ، الامر الذي جعل من منطقة الساحل ساحة حرب فتحت ثغرات امنية حقيقية تهدد الامن القومي الجزائر ي بسبب انفتاحها عليه جغرافيا (رياب و شنان، 2019، صفحة 56) .

ب- **انتشار الهجرة غير الشرعية**: اذ تعد الجزائر من أكثر الدول تضرر من هذه الظاهرة التي ازدادت حدة وانتشارا في الآونة الأخيرة كون انها مركز عبور للمهاجرين غير الشرعيين من منطقة الساحل باتجاه اروبا بحثا عن ظروف امنية مناسبة.

ت- **انتشار الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة والمخدرات**: تعد منطقة الساحل مقر مناسب للاتجار بالأسلحة والمخدرات منذ عقود قديمة، وقد تطورت هذه الظاهرة بفعل الصراعات التي تشهدها المنطقة خاصة ليبيا التي عمت فيها فوضى السلاح والاتجار به وتهريبه من طرف جماعات مسلحة ما يشكل تهديدا حقيقيا على الامن والاستقرار الجزائري نتيجة طول حدوده البرية وصعوبة مراقبتها . (رياب و شنان، 2019، صفحة 57)

ث- **تأثير القوى الخارجية**: فبرغم من الجهود التي تقوم بها الجزائر لضمان الامن والاستقرار في محيطها الافريقي الا ان خرق بعض الدول للمبادئ التي تم إقرارها أمميا يعيقها في تحقيق مساعيها كالاستمرار

في دفع الفدية ،التدخل العسكري في دول المحيط وإقامة قواعد عسكرية ،أيضا التغلغل الاسرائيلي في منطقة الساحل يعد من اكبر التحديات التي تواجه الجزائر (بلقاسم، 2018، صفحة 258) .

وبذلك فان السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي والقاري تواجه تحدي يتعلق بمدى قدرة الدبلوماسية الجزائرية على توحيد الجهود والتنسيق الأمني على مستوى فضائها الجيوسياسي المغاربي والافريقي واللذان يتداخل امنيهما معا، لان دور الجزائر في عملية التنسيق الأمني في هذه المناطق أصبحت ضرورة ملحة نظرا لتزايد حجم هذه التحديات الأمنية والتي تهدد الامن القومي الوطني وامن المنطقة ككل (مماد، 2018/2019، صفحة 418).

3.الخاتمة:

بعد دراسة وتحليل استراتيجية السياسة الدبلوماسية للجزائر يتضح لنا الدور الفعال الذي تلعبه هذه الأخيرة من خلال جهودها ومساعيها لضمان الامن والاستقرار في محيطها الافريقي ،وذلك من خلال لعبها لدور الوسيط في معالجة النزاعات القائمة بين دول المنطقة وقد اثبتت هذه الوساطة نجاعتها في العديد من الازمات أهمها النزاع الاثيوبي الايريتري ،وذلك بناء على مبادئها الثابتة التي تقوم على حق الشعوب في تقرير مصيرها ، حل النزاعات بالطرق السلمية ،احترام سيادة الدول ....الخ، أيضا من العوامل التي تفرض على الجزائر جهود مضاعفة في دبلوماسيتها هي الموقع الجيوسياسي الذي تزخر به والامكانيات التي تتوفر لديها كأكبر الدول من حيث المساحة والمقومات في شمال افريقيا ما يجعلها في البحث المستمر عن كيفية تقلد الأدوار الريادية في محيطها للعب دور الفاعل الإقليمي الوحيد والمؤثر، الا ان تواجد الجزائر في المحيط الإقليمي ضمن منطقة الساحل والمغرب العربي يرتبط بجملة من الرهانات والتحديات والمتعلقة أساسا بالبعد الأمني نتيجة تأزم الأوضاع في المناطق الافريقية بسبب الصراعات المستمرة.

من الحلول المقترحة لتفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية في محيطها المغاربي والافريقي ما يلي:

- يجب على صانع القرار الخارجي في الجزائر ان يعيد النظر في طبيعة الأهداف وأدوات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه محيطها الافريقي بالشكل الذي يتناسب مع امكانياتها واستغلالها في لعب الأدوار الإقليمية التي تسعى اليها.
- يجب على الجزائر ان تعتمد على دبلوماسية تتسم بسرعة التحرك والترقب وفاعلية الأداء من خلال الاعتماد على المعادلة التالية: حماية، وقاية، استباق وترقية في ظل الازمات التي تعرفها دول الجوار حتى تتمكن من احتوائها ،ويرتبط نجاح هذا التنسيق الأمني بقيادة الجزائر بتوافر الإرادة السياسة لدى الدول المغاربية ودول الساحل الافريقي لدعم جهود التنسيق الأمني والقدرة على إيجاد سياسة امنية مشركة وموحدة المعالم .
- يجب على الجزائر تفعيل أداة دبلوماسيتها الاقتصادية من خلال تأكيد حضورها الاقتصادي وبناء علاقات اقتصادية مع الدول الإفريقية لان النفوذ والمكانة السياسية يدعمها ثقل الدولة اقتصاديا.

4.قائمة المراجع:

1. العايب سليم . (2010). *الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي*. مذكرة ماجيستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.
2. الغرام جهاد. (2014). سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000: نمط الإمكانات وحدود الدور. *ملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد* (صفحة 172). جامعة تبسة: قسم العلوم السياسية.
3. بن ترار, محمد (03 ,2020) .دور الجزائر في دعم حركات التحرر في العالم .*مجلة مدارات تاريخية*.(05)*02* ,
4. بوعلام ناصر. (07, 2019). نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة إحياء الدور الريادي في منطقة الساحل الإفريقي. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 04*(02).
5. بومدين عربي، و فوزية قاسي . (2022). *المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"* . تم الاسترداد من مركز الوحدة العربية: https://caus.org.lb/ar/
6. جارش عادل. (06, 2014). *تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري*. تم الاسترداد من https://democraticac.de/?p=2448
7. دخان نور الدين. (2016). مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية. *دفاتر السياسة والقانون*(14).
8. رمدود سمية . (06, 2021). الجزائر وإفريقيا نحو البحث عن فاعلية الدور. *مجلة متابعات إفريقية* (50).

رؤوف بوسعدية. (06, 2016). دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*(09).

9. سمير قط. (بلا تاريخ). *تورط الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة لتسوية الازمة الليبية* . تم الاسترداد من مركز دراسات الوحدة العربية: https://caus.org.lb/ar
10. صليحة مماد. (2018/2019). *محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه دوائر محيطها الإفريقي*. جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية: أطروحة دكتوراه.
11. عبد الكريم جمال. (06, 2018). دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 11* (02).
12. عبد الله بالحبيب. (2012). *السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة :1997/1992* . عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
13. عمران رباب، و مسعودة شنان. (12, 2019). التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 04*.
14. فؤاد بلقاسم. (2018). الرهانات المستقبلية للدبلوماسية الجزائرية في ظل التحديات الأمنية الإقليمية. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 01*(10).
15. محمد سي بشير . (10, 2015). *القيادة الإقليمية الجزائرية للمنطقة الصحراوية الساحلية .. الدور والرهانات* . تم الاسترداد من العربي الجديد : https://www.alaraby.co.uk/
16. منصف بكاي. (2019). دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الافريقية. *مجلة الدراسات الافريقية، 1* (1).

17. نصر الدين عيساوي . (05 06, 2016). تقلبات أسعار المحروقات وآثار ها على الاقتصاديات الريعية :دراسة حالة الجزائر" . *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*.

18. نصر الدين لبال . (01, 2017). المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: مالي أنموذجا". *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* (10).

19. وكالة الانباء الجزائرية. (2014). *جزايرس*. تم الاسترداد من https://www.djazairess.com/aps/401344